

بلديات

تحقيق

نبعا: البلدة التي

لمن لا يعلم، قد تبدو الأمور أكثر من طبيعية. مجلس شوري الدولة يوافق على طعن قدم إليه فيقضي بحل بلدية، ثم يبادر الوزير المعني إلى تكليف القائم مقام إدارة شؤون البلدة إلى حين انتخاب مجلس جديد. لكن القصة في نبعا ليست بهذه البساطة، هي التي توزعت على أربع بلديات لأسباب محض طائفية

البقاع - راحم حمية

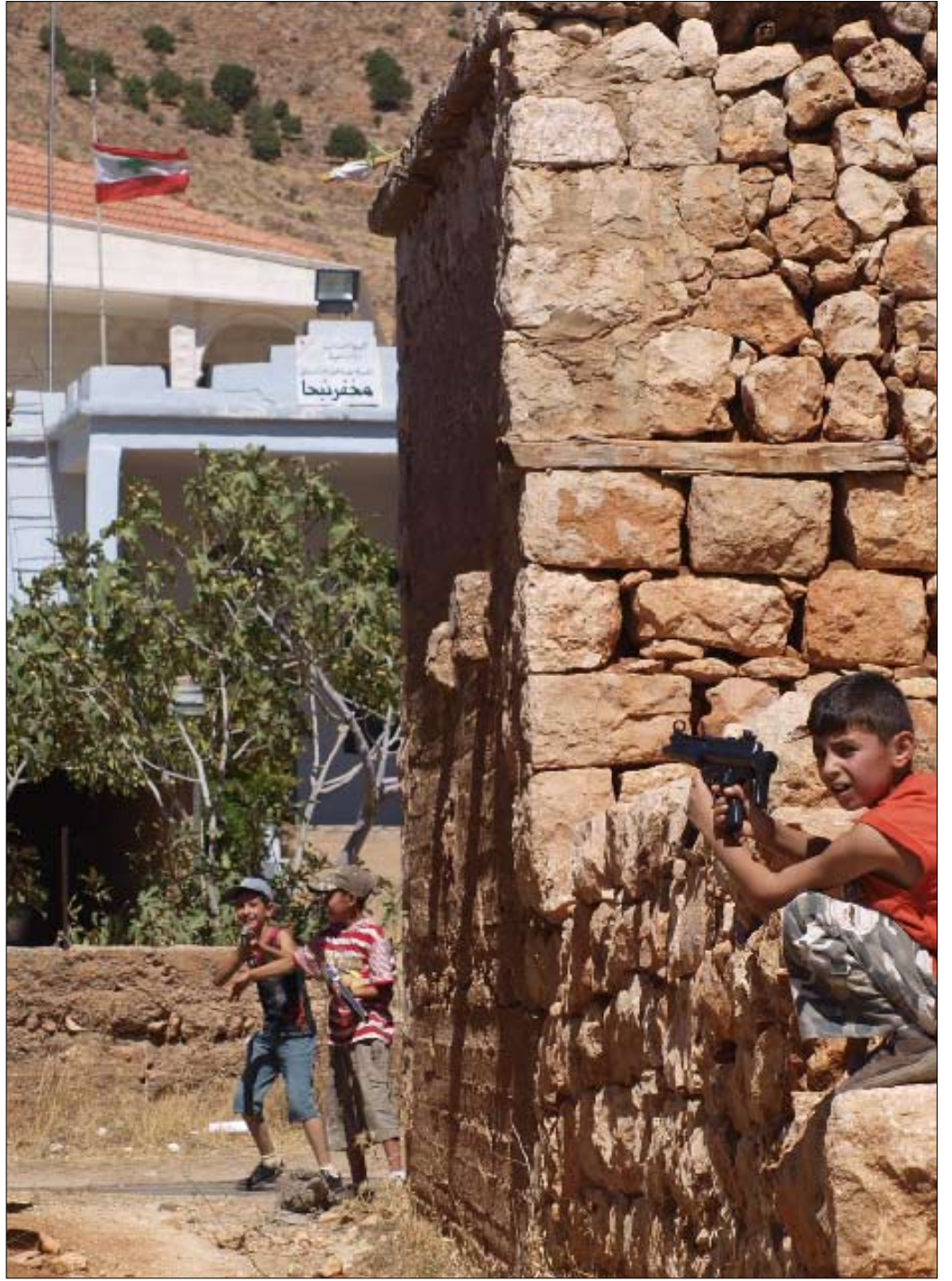
تعرض عليها، ولا بد من إنشاء عدة بلديات، مع تعهد منه بالموافقة على إنشاء اتحاد بلديات نبعا. ولكن كان هناك صعوبة في إنشاء خمس بلديات، إنما لصغر بعض البلديات كالثقلية والحرفوش، أو للتداخل العقاري كما هي الحال بين المحفارة والدمدوم. بناءً عليه قرّر بارود تقسيم نبعا إلى ثلاث بلديات، هي: المحفارة - الدمدموم، الثقلية - الحرفوش، والقدام. هكذا كُتبت القرارات بدءاً من 29 آذار 2010، تاريخ إصدار بارود القرار الرقم 426 القاضي بإنشاء بلدية مركبة تحمل اسم «نبعا الدمدموم ونبعا المحفارة» في محافظة البقاع. وفي 8 نيسان دُعيت الهيئات الناخبة في البقاع بموجب القرار الرقم 503.

لكن، «بناءً على الاعتراضات الواردة إلى الوزارة والمتعلقة بطلب فصل نبعا الدمدموم عن «بلدية نبعا الدمدموم ونبعا المحفارة» أصدر بارود قراراً جديداً في 20 نيسان، يحمل الرقم 604، ويلغي بموجبه القرار 426، ويقسم بلدة نبعا المحفارة ونبعا الدمدموم إلى بلديتين. في 26 نيسان 2010 صدر القرار الرقم 642 القاضي بتعديل القرار 503 المتعلق بدعوة الهيئات

أصدر وزير الداخلية والبلديات زياد بارود في 4 أيلول الجاري قراراً كلف بموجبه قائم مقام بعلبك، عمر ياسين، القيام بمهام بلدية نبعا - المحفارة، بناءً على قرار صادر عن مجلس شوري الدولة ببطلان الانتخابات فيها. قد لا يكون هذا آخر قرار يصدر عن بارود، يتعلّق ببلدة نبعا، إلا أنه آخر ما كان يمكن توقعه بالنسبة إلى متابعي ملف هذه البلدة، بمن فيهم بارود نفسه، الذي فعل كل ما بوسعه لعدم الوصول إلى هذه الخاتمة، حتى إنه لم يتردد في إلغاء وتعديل قرارات سبق له أن أصدرها.

القصة تعود إلى عام 1997. تاريخ المحاولات الأولى لأهالي نبعا لإنشاء بلدية. هذا المطلب لم يتحقق، وحالت السياسة دونه أكثر من عشر سنوات. وعندما تحقّق كانت النتيجة انقسام نبعا إلى أربع بلديات (المحفارة، الدمدموم، القدام والثقلية - الحرفوش) على الرغم من وحدتها العقارية.

يروي متابعون للملف أنه «بعد أخذ وردّ مع وزير الداخلية، أبلغنا استحالة إنشاء بلدية موحدة في نبعا لأن هناك قوى سياسية



الجامع في حي المحفارة والكنيسة في حي الدمدموم (الأخبار)

س.ج

إضاءة



لا تقتصر مشكلة نبعا على تقسيمها إلى أربع بلديات، ولا على طعن انتخابي هو محل اعتراض الطرف المتضرر. المشكلة الأبرز تكمن في مشاعات منطقة نبعا العقارية، التي هي اليوم محل أخذ وردّ بين أهالي المنطقة. وهناك شائعات كثيرة بتناقلها الأهالي عن نيات ضمّ هذه المشاعات إلى أفضية أخرى. يذكر أن وزير الداخلية زياد بارود كان قد أشار إلى المشاعات في القرار الرقم 604، الذي ألغى فيه القرار 426، وفصل بموجبه بلدة نبعا الدمدموم عن «بلدية نبعا الدمدموم ونبعا المحفارة». فقد جاء في المادة 4 من هذا القرار: «تبقى المشاعات العائدة لهذه البلديات (...) خارج النطاق الإداري للبلديات الأربع، على أن تقوم بإدارتها لاحقاً لجنة مشاعية أو اتحاد بلدي يضمّ هذه البلديات في حال إنشائه وفقاً لأحكام قانون البلديات».

بارود: لم أتعرض لضغوط وهاجسي المصلحة العامة

دون مناقشة أيّ حيثية فيها، وهو ما درجنا عليه بالنسبة إلى جميع الأحكام الصادرة عن القضاء.

وبالتالي لم يقع أيّ خطأ في دعوة الهيئات الناخبة، ولم يترك الباب مشرعاً أمام أيّ طرف يرغب في تقسيم البلدة، ويقرّر إدخال البلدية في المحاكمة إذا رأى موجباً لذلك.

لماذا لم تبلغ البلدية قرار مجلس شوري الدولة؟ ولماذا لم يشارك وزير الداخلية المجلس البلدي في الرد، علماً أنه الجهة المعنية وإن بطريقة غير مباشرة.

إنّ قرار مجلس شوري الدولة أبلغ كما أسلفنا أعلاه. وفي ما يتعلق بإشراك المجلس البلدي بالرد، فإن وزارة الداخلية والبلديات ليست المرجع الصالح لذلك بل مجلس شوري الدولة.

لماذا لم يبتّ محافظ البقاع، أو وزارة الداخلية، استقالتي حنا كيروز وروزنا كيروز، علماً أنهما كان قد استقالا بعد أربعة أيام من الانتخابات؟

إن المادة 30 من قانون البلديات حدّدت آلية محددة لكيفية بت استقالة الرئيس أو نائب الرئيس أو العضو البلدي. وجاء فيها «تقدم استقالة الرئيس أو نائب

شوري الدولة لإبطال الانتخابات. وهل وقع في الخطأ بدعوة الهيئات الناخبة، أم أنه ترك الباب مشرعاً أمام الطرف الضاغط لتقسيم البلدة؟

إنّ دعوة الهيئات الناخبة جرت بتاريخ 2010/3/29، وذلك بالنسبة إلى محافظتي بيروت والبقاع. إلا أنه بعدما تبين أن فصل القرية إلى بلديتين ممكن من كل النواحي السكانية والمناطقية والعمرائية، صدر بتاريخ 2010/4/27 قرار بفصل البلدية إلى اثنتين: نبعا الدمدموم ونبعا المحفارة، وذلك بالاستناد إلى قانون البلديات، وإلى الفقرة الأخيرة من المادة 78 من قانون الانتخابات، التي تنص على ما حرفيته:

«... لا يجوز تعديل هذا التوزيع خلال الأسبوع الذي يسبق تاريخ إجراء الانتخابات، إلا لأسباب جدية وبقدر معلل».

إن ما جرى هو خارج إطار هذه الفترة المحددة أعلاه (أي قبل 11 يوماً من تاريخ إجراء الانتخابات لا أسبوع).

إنّ الأحكام الصادرة عن مجلس شوري الدولة نحترمها بحرفيتها، لذلك فور تبلغنا النسخة الصالحة للتنفيذ أحلناها فوراً على محافظ البقاع من

وجهت «الأخبار» هذه الأسئلة إلى الوزير زياد بارود للاستيضاح عن حيثيات الخلاف القائم في نبعا - المحفارة. ننشرها كما وردت إلينا مطبوعة من وزارة الداخلية:

«هل فعلاً تعرّض الوزير زياد بارود، كما ينقل عنه أهالي نبعا المحفارة، لـ«ضغط كبير مارسته جهات دينية لفصل نبعا الدمدموم ونبعا المحفارة إلى بلديتين؟».

إن الوزير زياد بارود لم يتعرّض لأيّ ضغط من أيّ كان بالنسبة إلى إنشاء بلدية في نبعا - الدمدموم ونبعا - المحفارة، بل اتخذ قراره بناءً على مقتضيات المصلحة العامة، وإنماء المناطق اللبنانية، اللذين يمثلان هاجسه.

«أقدم الوزير بارود على دعوة الهيئات الناخبة في كل من بيروت والبقاع بتاريخ 29 آذار 2010، فلماذا عاد ودعا الهيئات الناخبة في نبعا - المحفارة دعوة خاصة في 27 نيسان؟ علماً أنه في التاريخ الأول تنوَّافر مهلة الشهر، بينما هي غير موجودة في الثانية، وهذا هو الأمر الذي استند إليه مجلس